|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2022جنيف، 31-21 مارس 2022** |  |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 17** | **الوثيقة C22/62-A** |
| **18 فبراير 2022** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير الأمين العام |
| نهج جديد لإدارة المخاطر المالية المتصلة بأشغال البناء |
|  |

|  |
| --- |
| **ملخص**عقب مساهمة من الولايات المتحدة الأمريكية في الاجتماع الأخير لفريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) طلبت فيها من الأمانة جمع مزيد من المعلومات عن التكاليف المحتملة، والنظر في استخدام التأمين كوسيلة لنقل المخاطر كبديل لصندوق سجل المخاطر، وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته لعام 2022، أجرت الأمانة استقصاءً للوسطاء واتصلت بالمنظمات الدولية الأخرى التي تتخذ من جنيف مقراً لها والتي كان لديها مشاريع بناء حديثة.**الإجراء المطلوب**يُدعى المجلس إلى **الإحاطة علماً** بهذه الوثيقة والتوصية الواردة فيها.\_\_\_\_\_\_\_\_\_**المراجع**الوثيقة [CWG-FHR-15/21](https://www.itu.int/md/S22-CWGFHR15-C-0021/en) |

# 1 مقدمة

1.1 قرر المجلس بموجب المقرر 619 المعتمد في جلسته الإضافية في سبتمبر 2019 توفير احتياطي مالي إضافي يصل إلى 12,6 مليون فرنك سويسري للتعويض عن المخاطر غير المخففة، مما يمثل الحد التراكمي البالغ %8 من التقديرات الحالية للتكاليف المباشرة الوارد وصفها في الوثيقة C19-ADD/2، من خلال إنشاء صندوق لسجل المخاطر يموَّل حسبما يقرره المجلس لاحقاً ابتداءً من 2020، وفقاً للوائح المالية والقواعد المالية.

2.1 في اجتماع الفريق الاستشاري للدول الأعضاء الذي عُقد في 15 ديسمبر 2021 وبعد ذلك في اجتماع فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) الذي عُقد في 11 و 12 يناير 2022، طُلب من الأمانة جمع المعلومات اللازمة عن احتمال نقل مخاطر عدم تمويل صندوق سجل المخاطر إلى مؤسسة أخرى.

3.1 وفور اكتمال أعمال فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR)، شرعت أمانة الاتحاد في الاتصال بالوسطاء للتحقق مما إذا كان هذا التأمين متاحاً في السوق.

4.1 ونفذت الأمانة أيضاً عملية بالاستناد إلى الدروس المستفادة من إدارة مشاريع مماثلة نفذتها وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

5.1 علاوةً على ذلك، اتصلت الأمانة بالشركتين المتعاقدتين CDTK وHill International، لتلقي آرائهما بشأن اقتراح تأمين سجل المخاطر.

# 2 الوسطاء والشركات الشريكة في مشروع المبنى الجديد

1.2 استناداً إلى جدول سجل المخاطر المقدم إلى الوسطاء، لا يمكن تأمين أي من المخاطر التي تم فحصها فعلياً في السوق، على اعتبار أنها ليست مخاطر متعلقة بالخسارة أو الضرر الماديين أو المسؤولية القانونية، بل هي بالأحرى مخاطر العمل أو المخاطر التعاقدية.

2.2 إذا أردنا معالجة مسألة التحكم في المخاطر بشكل عام في مشروع بناء، فسيكون من المهم اتخاذ قرار بشأن تدابير التعامل مع العواقب المحتملة، وبالتالي:

- تجنب حدوث المخاطر بتفادي العوامل التي قد تسببها (أسلوب البناء غير المناسب، وما إلى ذلك)، خاصةً في حالة غياب إمكانية توفير تغطية تأمينية؛

- تحمل المخاطر التي يعتبر أن من الممكن تحملها أو التي لا يمكن التأمين عليها، مثل الأضرار المتوقعة (الظروف الجوية المتوقعة في وقت ومكان معينين، والفيضانات المتوقعة، وما إلى ذلك)، والإزعاج بسبب العمل (الضوضاء والغبار وما إلى ذلك)، وغيرها، وذلك من خلال إنشاء احتياطيات؛

- اتخاذ تدابير وقائية لتجنب وقوع الحدث الذي يُخشى حدوثه بسبب غياب حل تأميني أو من أجل الوفاء بالتزام صاحب بوليصة التأمين باتخاذ مثل هذه التدابير؛

- نقل بعض المخاطر إلى شركات التأمين أو غيرها، مع العلم أن شركات التأمين ليست على استعداد لتحمل جميع المخاطر، حتى ضمن تغطية معينة (الاستثناءات).

3.2 يتضمن الغرض من سجل المخاطر كما هو مُنشأ حالياً إدارة جميع المخاطر المرتبطة بالعقود المتعلقة بأعمال البناء والتخفيف من حدتها، وسيتم إدراجه في تأمين المتعاقد العام وكذلك تأمين المسؤولية الخاص بالاتحاد. وسيُراجع هذا الأخير مع الوسيط.

4.2 جدير بالإشارة أيضاً أن جميع هذه المخاطر مغطاة باحتياطي الطوارئ/الاحتياطي البالغ 12,6 مليون فرنك سويسري المنصوص عليه في هذا الصدد.

# 3 المنظمات الدولية التي تتخذ من جنيف مقراً لها

1.3 اتصلت الأمانة أيضاً بمنظمة العمل الدولية ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، اللذين اضطلعا في الآونة الأخيرة بمشاريع مماثلة.

2.3 تؤكد منظمة العمل الدولية أنها استخدمت نفس النهج، أي وضع العديد من بوليصات التأمين لتغطية المخاطر حسب طبيعتها:

- الأضرار والحوادث والتلف الذي يصيب منطقة العمل، وما إلى ذلك: التأمين ضد جميع المخاطر في منطقة البناء والذي يغطي جميع الأطراف المعنية (المالك، جهات الإنقاذ، الوكلاء، وغير ذلك) أثناء مرحلة البناء؛

- أخطاء التصميم، والمواصفات غير الكاملة، وما إلى ذلك: مدرجة في عقد المتعاقد العام، الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن التصميم ويلتزم بالنتيجة؛

- تجاوز الميزانية: مدرجة في عقد المؤسسة العامة من خلال تنفيذ سقف مضمون على الأسعار والذي يغطي مخاطر زيادات التكلفة (التضخم، وتأثير كوفيد، والعمل غير المتوقع الضروري لتنفيذ العمل، وتوقفات العمل في الموقع، وغير ذلك)؛

- التأخير: العقوبات المدرجة في عقد المؤسسة العامة؛

- العيوب: تقديم ضمان لمدة 10 سنوات (بدلاً من خمس سنوات حسب الجمعية السويسرية للمهندسين والمهندسين المعماريين (SIA)) على عناصر معينة مثل الواجهات والأسطح؛

- تغيير النطاق: آليات الادخار المشتركة في عقد المؤسسة العامة.

3.3 بالنسبة للمخاطر الأخرى (العديدة)، لم تتخذ منظمة العمل الدولية تأميناً إضافياً لإدارة المخاطر في حالة حدوث هذه المخاطر.

4.3 على مستوى مشروع الخطة الاستراتيجية للتراث (SHP) في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، لا تعلم إدارة مشروع البناء والتجديد بوجود تغطية تأمينية لمبالغ افتراضية في سجل المخاطر. وهي تدعو إلى استخدام احتياطي/احتياطي الميزانية الإجمالية المخصصة للمخاطر المختلفة وفقاً لاحتمالية حدوثها والوقت الذي قد تحدث فيه هذه المخاطر.

# 4 الشركات CDTK وECPSS وHill International

1.4 تواصلت الأمانة أيضاً مع شركة CDTK وشركة Hill International للحصول على آرائهما بشأن هذا الاقتراح. ولم تقتنع هاتان الشركتان بمزايا مثل هذا التأمين، والذي من وجهة نظرهما غير متاح في السوق المحلية ولن يكون، على أي حال، متوافقاً مع معايير وممارسات الجمعية السويسرية للمهندسين والمهندسين المعماريين (SIA).

# 5 التوصية

1.5 يوصَى بمواصلة إعطاء الأولوية لإنشاء صندوق سجل المخاطر بدلاً من الانتقال إلى تأمين هو نفسه غير متاح حالياً في السوق.

2.5 يجب أن نتذكر أن أي أموال متبقية في هذا الحساب في نهاية أشغال البناء سيتم إرجاعها إلى حساب الاحتياطي وفقاً للمقرر 619.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ